أيُّ مصير بات يواجهه دور المعارضة النيابية؟!

الكتل الصغيرة المشاركة في الحكومة بين دور المعارضة و" المظلة "

كتب حسن جبر

هل من معارضة نيابية؟! (عدسة: اياد البابا)

دخل النظام السياسي الفلسطيني بعد تشكيل حكومة الوحدة الوطنية طوراً جديداً من العمل، انقسمت بموجبه القوى والفصائل إلى أكثرية كبيرة تشارك في الحكومة، وأقلية برلمانية تقف في الطرف المعارض لأسباب قالت إنها سياسية.

وبين الأكثرية والأقلية أشياء وقضايا مشتركة كثيرة يتوقع بسببها كثير من المراقبين أن تتشابك وتختلط الأدوار، وبخاصة أن قوى الأكثرية نفسها المشاركة في الحكم تتبنى مواقف تنطوي على تناقضات على الصعيدين السياسي والاجتماعي، قد تدفع هذه القوة أو تلك للعب دور معارض إزاء بعض القضايا التي قد تطرح على البرلمان على الرغم من مشاركتها في الحكومة.

وقبل أن يغوص المراقبون في القضايا التي ستشهد تجاذبات بين أطراف العمل السياسي الفلسطيني، يتساءل كثيرون منهم عن وجود معارضة برلمانية لحكومة الوحدة الوطنية التي لم يصوت ضدها سوى أربعة نواب (نواب الجبهة الشعبية، والنائب المستقل حسن خريشة) في حين منحتها الأغلبية النيابية الثقة؟

ويحاول آخرون رمي الكرة في الملعب الآخر، من خلال التساؤل الذي يطرحونه عن إمكانية أن تُسائل كتل وقوائم الفصائل والقوى المشكلة للحكومة وزراء وشخصيات من "الشركاء" في الحكومة نفسها؟

وفي نقاش التفاصيل، يتساءل آخرون عن حقيقة ومدى تأثير الدور الذي يمكن أن تلعبه الفصائل المشاركة في ضوء الالتباس الحاصل بين دورها كمعارضة للحكومة، أو كمظلة لها لتمارس ما تشاء من عمل.

الحديث في هذه القضايا مع عدد من السياسيين الفلسطينيين أثار قضايا جديدة تناولت العمل البرلماني المعطل وأسبابه وخفاياه.

لا وجود لبرلمان للتحدث عن معارضة!

وقال ماهر مقداد، الناطق باسم حركة "فتح" في قطاع غزة، "لا يوجد لدينا برلمان حتى نتحدث عن معارضة نيابية، لأن البرلمان معطل تحت مبررات مختلفة".

وتساءل مقداد: تحت أي مبرر لا يخضع الوزراء لأي استجواب على الرغم من أنهم لم يناقشوا أي قانون منذ عام ونصف العام؟

وأضاف أن "الحياة البرلمانية مغيبة تماماً بفعل فاعل، وليس بسبب الاحتلال"، مؤكداً أن "حماس تخشى الحديث في جوانب كثيرة، على الرغم من أن الأصل أن يتم العمل ومساءلة النواب، سواء الحاليين أم السابقين".

ويعتقد مقداد أن الحديث عن معارضة نيابية مهم، لكنه مقتنع أن الدور الذي يمكن أن تلعبه هذه المعارضة لن يكون قوياً ليس من باب الاستخفاف، كما قال، بل بسبب أن القوتين السياسيتين القادرتين على لعب دور المعارضة مشتركتان في الحكومة (حركتا "فتح" و"حماس").

وقال: المعارضة حالة صحية لا بد من وجودها، وهذا يتطلب وجود حياة برلمانية تناقش كثيراً من القضايا على مسمع المواطنين حتى يشاهدوا ويراقبوا من انتخبوهم.

وأكد أن عدم عقد الجلسات والتغيب العمد عنها "سيشكل طعنة للتجربة البرلمانية الفلسطينية".

الرقابة على عمل الحكومة

بدوره، قال فوزي برهوم، الناطق باسم حركة "حماس"، أنه "كانت هناك، قبل تشكيل حكومة الوحدة الوطنية، معارضة واضحة انتقلت بعد التشكيل إلى قبة البرلمان".

وأكد أن دور "التشريعي"، الآن، هو الرقابة على عمل الحكومة، وهو دور كبير ومهم.

انصر أخاك ظالماً أو مظلوماً

ويعتقد النائب جميل مجدلاوي، عضو المكتب السياسي للجبهة الشعبية، بوجود معارضة نيابية، على الرغم من أنها غير فاعلة أو مؤثرة بسبب التجاذب الحاد بين الكتلتين الكبيرتين اللتين تعيشان حالة من التوافق تجعل المساحة الممنوحة للمعارضة محدودة للغاية، ويصبح دور المعارضة بموجبها إعطاء رأي كمقدمة لتحويل الرأي إلى رأي عام.

وقال إن "ظاهرة انصر أخاك ظالماً أو مظلوماً سادت أعمال المجلس التشريعي بجلساته المحدودة".

مطلوب معارضة في الشارع

من جانبه، قال الدكتور عائد ياغي، القيادي في المبادرة الوطنية: لا أستطيع القول إن هناك معارضة نيابية داخل "التشريعي"، لأن "كتلة الشهيد أبو علي مصطفى" الممثلة للجبهة الشعبية لم تأخذ دورها في المعارضة الحقيقية بسبب عدم التئام المجلس التشريعي سوى في جلسة واحدة خاصة بالأسرى.

وأشار إلى أن هذا القصور يعيق العملية التشريعية والرقابة على المجلس التشريعي.

ويؤمن ياغي بضرورة أن تكون هناك معارضة في الشارع الفلسطيني من القوى التي لم تشارك في الحكومة وبعض مؤسسات العمل المدني، مشيراً إلى أن "المعارضة البرلمانية لن يكون لها دور حقيقي وإيجابي".

وقال: هذا ليس تقليلاً من شأن كتلة أبو علي مصطفى، بل لأن هذا هو الواقع.

المعارضة انتقلت إلى داخل الحكومة

ونوه صالح ناصر، عضو اللجنة المركزية للجبهة الديمقراطية، إلى أهمية أن تكون هناك معارضة برلمانية لجهة ممارسة مزيد من الرقابة على عمل الحكومة، ومدى تنفيذها لما تم الاتفاق عليه.

وقال: إن الوزير قد يلتزم بقرارات الحكومة، لكن حزبه في حل من أمره، مؤكداً أن المعارضة يمكنها أن تلعب دورها بغض النظر عن حجمها وعددها.

بدوره، قال وليد العوض، عضو المكتب السياسي لحزب الشعب، أن "تشكيل حكومة الوحدة الوطنية التي نالت الثقة بالأغلبية الساحقة في المجلس التشريعي جعل من دور المعارضة البرلمانية دوراً ضعيفاً، انتقلت بموجبه المعارضة إلى داخل الحكومة، وبخاصة أنها تتشكل من فصائل وتيارات متعددة".

وأضاف: هذا سيقود كل تيار داخل الحكومة إلى محاولة الدفاع عن رؤيته التي شارك على أساسها في الحكومة.

"التباس الدور" يبقى سيد الموقف

وكما تختلف الفصائل حول وجود المعارضة البرلمانية، تختلف أيضاً حول دور الفصائل المشاركة في الحكومة وإمكانية أن تعارض هذه الحكومة من داخلها.

وأكد مقداد على حق الفصائل المشاركة في الحكومة بأن تستجوب وأن تعترض وتقول رأيها في كل شيء، "لكن عادة ما يفرض الفصيل أو الحزب موقفه على أعضاء البرلمان الذين يمثلونه".

واستذكر مقداد كيف كان أعضاء "فتح" يصوتون ضد ما يرونه خاطئاً من المواقف التي تتخذها الحكومة التي شكلتها الحركة.

وقال: هذا التوجه لا يمكن أن يكون موجوداً سوى في حركة "فتح".

من جانبه، اعتبر برهوم أن أداء الحكومة هو الذي سيحدد شكل المعارضة، مشيراً إلى أن "التزام الحكومة ببرنامجها الذي حصل على ٩٦٪ من الأصوات سيدفع الجميع إلى تأييدها".

وتابع: إذا حادت هذه الحكومة عن برنامجها فالجميع سيعارضها، ومن ضمنهم "حماس"، التي ترى أن برنامج الحكومة يختلف عن برنامجها.

وأكد أن "حماس ستراقب الحكومة وأداءها، وعندما ترى أنها ابتعدت عن اتفاق مكة ستقول ذلك بوضوح وتعبر عن وجهة نظرها".

ونوه مجدلاوي إلى أن "من واجب النائب أن يفضل انتماءه للشعب على انتمائه للكتلة المشاركة في الحكومة".

وقال: الأصل أن يتبنى النائب قضايا الجماهير، لكن للأسف في ضوء تجربة الأشهر الماضية وعدم عقد جلسات للمجلس التشريعي، لم تظهر أية مؤشرات على سلوك النواب من الكتل المختلفة.

واستبعد مجدلاوي أن تدفع الكتل لتوليد معارضة مؤثرة داخل المجلس التشريعي.

وقال: الكتل تشكل مظلة للحكومة، ومن هو في دائرة المشاركة لا يمكن أن يكون معارضاً جدياً.

غير أن ناصر يرى وجود إمكانية لأن تلعب الفصائل المشاركة في الحكومة دور المعارضة البرلمانية ومساءلة الحكومة.

وقال: نحن دخلنا الحكومة ولنا ملاحظات على خطاب التكليف واحترام الاتفاقات الموقعة، لافتاً إلى أن هذه الفصائل ليست مظلة للحكومة، وما هو إيجابي ستثمنه وما هو سلبي ستعارضه.

وتابع: لسنا معارضة عدمية، ولنا برنامجنا، وما ينسجم معنا نؤيده ونطوره، وما لا ينسجم معنا نعارضه ونضع البديل.

من جانبه، أكد ياغي أن الكتل البرلمانية لا يمكنها أن تسائل الحكومة لأنها شريكة في أي قرار تتخذه، مشيراً إلى أن الأحزاب تستطيع أن تعارض القرار.

وقال: ليس من الضرورة أن تكون جميع القرارات المتخذة في الحكومة منسجمة مع مواقف الأحزاب السياسية.

وأضاف: هذا ما نراه مع "حماس"، لكنني أعتقد أننا نتحدث عن تجربة جديدة، ويجب على جميع الأحزاب أن تعمل على إنجاح التجربة عبر دعم الحكومة في جميع المواقف البناءة والإيجابية وتصحيح المواقف.

ولا يتردد مقداد في القول إن الفصائل المشاركة في الحكومة هي أقرب لأن تشكل مظلة للحكومة، لافتاً إلى أن ذلك "لا يمنع أن تبدي الأطراف المشاركة اعتراضها على أية قضايا أو حتى الانسحاب من الحكومة".

ونوه برهوم إلى أن الفصائل المشاركة في الحكومة يجب أن تدعم الحكومة وتعمل على إنجاح برنامجها ومعارضة الاحتلال.

دعوة النواب إلى الاستقالة

بدوره، شدد مجدلاوي، الذي لا تشارك كتلته في الحكومة، على أن "الكتلة لديها رؤية واضحة تنطلق من برنامجها الانتخابي، الذي ستكون له آليات عمل داخل البرلمان وخارجه عبر أدوات فعل مختلفة تعتمد على اللجان التخصصية في كل جوانب العمل".

يشار إلى أن مجدلاوي، الذي تسعى كتلته لممارسة المعارضة البرلمانية، دعا إلى عقد جلسة لتعديل قانون الانتخابات واعتماد مبدأ التمثيل النسبي، لإعادة إجراء الانتخابات بهدف إخراج الشعب الفلسطيني من الدائرة المغلقة والعقيمة من التجاذب بين الكتلتين الرئيسيتين، في إشارة إلى الاقتتال وأجواء التوتر والصراعات بين حركتي "فتح" و"حماس"، بل وذهب في مؤتمر صحافي عقده، مؤخراً، إلى مطالبة أعضاء المجلس التشريعي بالاستقالة، منوهاً إلى أن ما حدا به لإطلاق دعوته، أو صرخته، هو شعوره بالمسؤولية والواجب اتجاه الشعب، الذي انتخب هؤلاء النواب لعضوية المجلس.

وقال إن المجلس التشريعي لم يقم بمهمته المنوطة به، ولم يمارس مهمته في التشريع وسن القوانين ومراقبة أداء السلطة التنفيذية ومساءلتها، وصولاً إلى حجب الثقة عن الحكومة كلها أو من يقصر من وزرائها.

وخلص مجدلاوي إلى القول أن قناعته تؤكد أن "المجلس لم يقم بالحد الأدنى من واجبه اتجاه المهمتين، فعلى صعيد التشريع: المجلس لم يسن قانوناً واحداً على امتداد الفترة السابقة، ووقف فقط أمام بعض قرارات ومراسيم الرئيس محمود عباس، وأمام عدد من مشاريع القوانين التي لم نستكمل أياً منها".

وتابع: أما على صعيد الرقابة والمساءلة، فإنه "من الطبيعي أن يكون أداء المجلس سلبياً وأقرب إلى الغياب التام في ظل عدم انعقاد جلساته منذ شهر آب الماضي، أي منذ ثمانية أشهر، ما أضعف تماماً دور المجلس في مساءلة السلطة التنفيذية عن حالة الفلتان الأمني وغيرها من مشكلات المجتمع.